

أثر التنافس الفرنسي- التركي على إدارة الأزمة الليبية

The impact of the French-Turkish competition on the Libyan crisis management

عبد السلام جحيش⁽¹⁾ السعيد سعدي⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

abdeselem.djehiche.@univ-biskra.dz

⁽²⁾ جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

said.saidi@univ-biskra.dz

تاريخ النشر:

2021/10/3

تاريخ القبول:

2021/10/01

تاريخ الارسال:

2021/07/26

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أبعاد التنافس الجيوبوليتيكي الفرنسي-التركي ومدى تأثيره على إدارة الأزمة الليبية. حيث تبين معطيات البيئة الليبية أن الأطراف التي تتحكم في الساحة الليبية لم تتمكن من بناء عقد اجتماعي وسياسي توافقي يمكنها من الخروج من حالة اللادولة إلى دولة المؤسسات ، بسبب الانقسام السياسي واستمرار التصعيد الأمني والعسكري بين الفصائل المسلحة ، الذي فتح باب الساحة الليبية إلى مزيد من التدخلات الإقليمية والدولية على غرار فرنسا وتركيا ، اللتين وجدتتا الفرصة سانحة لإيجاد موطئ قدم ونفوذ لهما في ليبيا ، عبر التحجج بذريعة تقديم المساعدة الإنسانية والمساهمة في حلحلة الأزمة السياسية الليبية ، ولكن دلالات المشهد الليبي تبين أن تدخل كلا الدولتين ما هو إلا محاولة لتحقيق مكاسب اقتصادية وإستراتيجية وسياسية ، وذلك من خلال الإسهام في تقرير أو إعادة صياغة الساحة الليبية بما يخدم مصالحهما وهذا ما ينعكس سلبا على إدارة الأزمة الليبية .

الكلمات المفتاحية:

التنافس، الأزمة، إدارة الأزمة، ليبيا، المكاسب

Abstract:

This research deals with the impact of the French-Turkish geopolitical competition and the extent of its impact on the management of the Libyan crisis, as the data of the Libyan environment show that the parties that control the Libyan were unable

to build a consensual social and political contract that would enable them to get out of the situation of no state to the state of establishments , due to the political division and the continued security and military escalation between the Libyan militias and tribes that opened the door to the Libyan arena to more regional and international interventions, such as France and Turkey , which we found an opportunity to find a foothold and influence for them in Libya – by invoking the pretext of providing assistance humanitarian and contributing to resolving the Libyan political crisis. Which are the indications of the Libyan scene shows that the intervention of both countries is nothing but an attempt to achieve economic, strategic and political gains. And that is by contributing to the determination or reformulation of the Libyan arena in a manner that serves its reflects negatively on the management of the Libyan crisis

Key words:

Competition, crisis, crisis management, Libyan, gains

مقدمة:

لقد تحولت ليبيا ما بعد القذافي إلى ساحة صراع ما بين قوى إقليمية ودولية رهنّت مستقبل المرحلة الانتقالية في أيد فواعل دولاتية وغير دولاتية بسطت نفوذها على ثروات ليبيا وعقدت الأوضاع وعطلت سبل التسوية السياسية ، وساعدها في ذلك الصراعات السياسية على السلطة وعجز الحكومات المتتالية على إدارة البلاد وتحقيق استقرارها في ظل فوضى السلاح وسيطرة الميلشيات على المقرات الحكومية والمنشئات النفطية ، كل هذه التطورات زادت من حدة الاستقطاب السياسي والأمني وجعلت من قضية الوحدة الوطنية الليبية على المحك ، كما سمحت إلى مزيد من التدخل لأطراف إقليمية ودولية، استغلت فرصة الانقسام السياسي والانفلات الأمني من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية ، وذلك تحت ذريعة تقديم يد المساعدة لأجل حلحلة الأزمة السياسية الليبية. وفي إطار هذا الصدد برز التنافس الدولي الفرنسي التركي بشكل جلي، خاصة بعد أن استطاعت تركيا فرض نفسها بقوة في الملف الليبي من خلال دعمها العسكري والدبلوماسي المقدم لحكومة الوفاق، وهذا ما أفضى إلى تغيير خريطة المعارك وأدى إلى بعثرت حسابات الدول المتدخلة في ليبيا وعلى رأسها فرنسا التي باتت الخاسر الأكبر.

بناء على المعطيات السالفة الذكر، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على واقع التنافس الفرنسي- التركي حول ليبيا وإبراز محدداته، ومدى انعكاسه على إدارة الأزمة الليبية. ففي ظل ما تشهده البلاد من فشل دولاتي نتيجة الانقسامات والصراعات السياسية بين الأطراف الداخلية وعجزها عن التوحد وتشكيل حكومة توافقية وجيش موحد يضع حد للفوضى الأمنية ولتدخلات الأطراف الإقليمية والدولية التي أثرت على أمن واستقرار ليبيا ، وهذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير التنافس الفرنسي- التركي على إدارة الأزمة الليبية؟.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة فرضت علينا إتباع المنهج التاريخي وذلك من أجل معرفة الجذور التاريخية للتنافس الفرنسي-التركي حول ليبيا، إضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يفيدنا في تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنافس

الفرنسي-التركي حول ليبيا ، ومن ثم الوقوف على تفسير محددات ومظاهر هذا التنافس للوصول إلى استنباط أثر هذا التنافس على إدارة الأزمة الليبية.

فرضية الدراسة

بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها:

إن الفشل الدولاتي التي شهدته ليبيا ما بعد القذافي جعلها محط أنظار وأطماع أطراف إقليمية دولية، في مقدمتها فرنسا وتركيا اللتين تتنافسان على الساحة الليبية للسيطرة على ثرواتها وهذا ما يزيد من تعقيد الأزمة عوض حلها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى ضبط ماهية التنافس الدولي وإدارة الأزمة الدولية ، إضافة إلى الوقوف على تحديد استراتيجيات الأطراف المتدخلة في إدارة الأزمة الدولية ، كما تتمحور أهميتها في إبراز أبعاد التنافس الفرنسي -التركي حول الأزمة الليبية ، وأخيرا تحليل وتفسير مظاهر التنافس الفرنسي- التركي وانعكاساته على إدارة الأزمة الليبية.

ومن أجل تحليل وإبراز كل جوانب هذا الموضوع البحثي تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول ماهية التنافس الدولي وإدارة الأزمة الدولية، من خلال تحديد المفهوم التنافس الدولي من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وكذلك تحديد مفهوم الأزمة ، مع الوقوف على استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية.

المبحث الثاني: يسلط الضوء على أبعاد التنافس الفرنسي -التركي تجاه الأزمة الليبية، بالإضافة معالجة المقاربة الفرنسية-التركية للأزمة الليبية.

المبحث الأول: ماهية التنافس الدولي وإدارة الأزمة

إن سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 وعجز الحكومات المتتالية التي قادت ليبيا بعده على التوصل إلى صيغة تمكن من إعادة بناء دولة ذات مؤسسات سياسية وأمنية قادرة على احتكار الاستخدام الشرعي للقوة، وهذا ما جعل ليبيا ساحة للصراع والتنافس بين أطراف إقليمية ودولية على غرار فرنسا وتركيا ، حيث ظهر هذا التنافس المحموم للعلن بعد أن تمكنت تركيا من إبرام اتفاقيتي تعاون عسكري وبحري مع حكومة الوفاق ، التي أعطت الضوء الأخضر للتدخل العسكري التركي عبر إرسال

معدات عسكرية وقوات تركية وأخرى من مقاتلي المعارضة السورية المواليين لها وهذا ما أدى إلى تغيير موازين القوى على الأرض الليبية ، وبالتالي إضعاف الدور الفرنسي وتوتر العلاقات بين الطرفين ، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في هذا المبحث ، لكن قبل ذلك سنحاول تحديد ماهية التنافس الدولي ، ثم نقوم بدراسة محددات التنافس الفرنسي - التركي اتجاه ليبيا .

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي وإدارة الأزمة

تعتبر ظاهرة التنافس من بين الظواهر الإنسانية التي تحدث في معظمها عند سعي الأفراد، الجماعات أو الدول انطلاقا من إمكاناتها المتاحة إلى تحقيق مكاسب وأهداف ومحاولة أحد الأطراف الانفراد بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها وهذا ما ينجم عنه من تضارب واختلاف في المصالح يمكن أن يتسبب في حدوث أزمات .

الفرع الأول: التعريف اللغوي للتنافس الدولي

يعود مصطلح التنافس concurrence إلى الأصل اللاتيني Ludere-Curn ، حيث تعني بالفرنسية jouer ensemble وتعني ترجمتها في اللغة العربية اللعب معا¹ ويعرف معجم الوسيط مصطلح التنافس على: "أنه نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظماء واللاحق بهم"² ومنه يقال تنافس القوم في كذا: أي تسابقوا فيه وتباروا دون أن يلحق بعضهم الضرر ببعض، وفي هذا الصدد جاء ذكر التنافس في القرآن الكريم في قوله تعالى "وختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون"³ في هذه الآية يدل مصطلح التنافس على حرص الناس وجدهم وتسابقهم في فعل الخيرات للنيل بالنعيم.

ويشير مصطلح دولي إلى أنه وصف مشتق من اسم الدولة وجمعها الدول، وهي تعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، وتطلق إجمالاً على البلاد. ويستخدم للدلالة على دور الدولة ووزنها كفاعل أساسي في الساحة الدولية، وتطلق هذه الصفة

¹ - فهد بن ناصر الدرسوني ، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، تاريخ النشر: 14 / 04 / 2016. تم الإطلاع بتاريخ:

2021/05/15 . في بوابة :

<https://fehadaldarsony.blogspot.com>

² - المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط1، 1998، ص 940

³ - القرآن الكريم، سورة المطففين ، الآية 26

أيضا على ذلك الفرع من فروع القانون العام الذي يحكم حقل العلاقات في المجتمع الدولي.¹

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتنافس الدولي

يقصد بالتنافس الدولي من الناحية الاصطلاحية على أنه: "عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي وهو نشاط يسعى من خلاله طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد.²

كما يعرف مصطلح التنافس الدولي على أنه: " موقف معين يكون لكل المتفاعلين فيه علماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً إلى اتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر".³ من خلال هذا التعريف نلاحظ أن التنافس يحدث نتيجة عدم التوافق في مدركات الرؤى المستقبلية لمصلحة الأطراف المتفاعلة وهذا ما ينجر عنه مجموعة من الاختلالات التي تمس ببنية النظام الدولي والتي بإمكانها أن تتطور لتصبح صراعات دولية إن لم يتم تسويتها في وقتها.⁴

المطلب الثاني: ماهية إدارة الأزمة الدولية

تعتبر ظاهرة الأزمة ذات طبيعة ديناميكية معقدة نظراً لارتباطها بالعديد من العوامل منها: المدركات الحسية للخطر والتوتر، إضافة إلى عنصر الوقت اللازم لصانع القرار لأجل اتخاذ القرار والإجراءات المناسبة لمواجهتها. وعليه تستلزم إدارة الأزمة توفر رؤية معمقه ومستفيضة ومتابعة دقيقة للأحداث السابقة لمعرفة أسبابها ومتغيراتها

¹ - حمدي نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، تاريخ النشر: 2014/06/10، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/03/15 في بوابة:

<https://democraticac.De/?p=1775>

² - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مصطلحات عصر العولمة عربي - إنجليزي، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 2007، ص 65

³ - منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع دراسة الأصول النظرية الأسباب والأنواع"، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 3، 1997، ص 36

⁴ - نسيمة الطويل، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017، ص 30

وارتباطاتها وأبعادها المحيطة بها لأجل التنبؤ بمستقبلها وتوقع تطوراتها ، وإيجاد الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها والسيطرة على أحداثها وتجنب مخاطرها. وفي خصوص مفهوم الأزمة، يعتبر كغيره من المفاهيم التي لا يوجد اتفاق موحد حولها بسبب اختلاف وجهات النظر ونواحي الاهتمام والتركيز ، وهذا ما أدى إلى تعدد التعاريف واختلافها.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة

تعرف الأزمة من الناحية اللغوية على أنها: " الشدة والقحط"،¹ ويقصد بالأزمة المضيق ، حيث يطلق على طريق يربط جليبين مأزم ،² أما في اللغة الانجليزية يدل مصطلح الأزمة (crisis) على التغير المفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ، وهذا الموقف يواجه الدول والأفراد والجماعات والمنظمات بمختلف أشكاله.³ من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن المفهوم اللغوي للأزمة يحمل مضمونين، أحدهما سلبي والمتمثل في الشدة ، والآخر إيجابي والمتمثل في التغير نحو الأفضل.

ومن الناحية الاصطلاحية فقد اختلفت التعاريف حول الأزمة والتي سنستعرض بعضها منها كما يلي:

يذهب كل من ميتروف وبتشون (Mitroff & Pauchant 1992) إلى تعريف الأزمة بأنها: " حالة تمزق تؤثر على النظام كله وتهدد افتراضاته الأساسية ومعتقداته الداخلية وجوهر وجوده".⁴

وتعرف الأزمة أيضا على أنها: " ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع- وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير".⁵ أما في مجال العلاقات الدولية ، فتشير كل من "مارتن غريفيثس ود . وتيري أوكالاهاان" (Martin Griffiths and Terry O'Callaghan): على أن الأزمة هي عبارة عن تحول مفاجئ

¹ - المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1990، ص15

² - المساعدة ماجد عبد الهادي، إدارة الأزمات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص21

³ - Webster Merriam, Ninth new dictionary, Berlut: liraric due Liban, second edition, 1999, p495

⁴ - عبد المجيد قدرى، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص65.

⁵ - عبد السلام جحيش ، سليمان أكبر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014، برلين: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018، ص16

يطراً على العلاقات "الطبيعية" بين الدول ،قد تتصاعد فتتجسم عنها حروب ، أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب ، وتعيد تسوية الوضع إلى ما كان عليه ، لذا فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم والحرب ، لكن ليس بالضرورة أن تؤدي إلى حرب.¹ كما تعرف "كوران بيل " الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حالة الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، أما في حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب. كما أنها تميز بين الأزمات الدولية وفقاً لنطاقها الجغرافي وأطرافها الرئيسة وحجم قوتها الدولية، فهي ترى أن الأزمات المحلية أو الإقليمية مهمة، ولكنها لا تحمل الخطر نفسه الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية العالم.²

الفرع الثاني: إدارة الأزمة الدولية وسبل تسويتها

إن تضارب المصالح لدى أطراف المجتمع الدولي ، يؤدي إلى بروز خلافات وأزمات وصراعات بين الدول ، وهذا ما يشكل تحدياً حقيقياً يواجه أصحاب القرار ، هنا تأتي إدارة الأزمات كوسيلة لتجنب وتلافي المواجهات العسكرية الوخيمة العواقب. حيث تعرف على أنها "كيفية التعامل والتغلب على الأزمة بالأدوات العلمية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة منها مستقبلاً".³

كما يعرفها "ويليامز" بأنها: "سلسلة الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب"، كما أشار "هانز نيوهولد" إلى أن إدارة الأزمات تعني: "احتواء الأزمة والتخفيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع".⁴ وتتعدد استراتيجيات الأطراف المتدخلة في إدارة الأزمة الدولية، حيث يمكن إجمالها فيما يلي :

¹ - خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات

الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص4

² - إدريس لكربي، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص30

³ - عبد الغفار عفيفي الديوك، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط نموذجاً"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، الرياض، المجلد 1، 2017، ص25

⁴ - جرمون محمد الطاهر، "الاستعجال الدولي في حالة الأزمات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 11،

جوان 2015، ص80

أولاً. الإستراتيجية الدبلوماسية والقانونية: تتمثل في استخدام مجموعة من الإجراءات والوسائل القانونية أو السياسية وهذه الإجراءات تكون مقبولة لدى أطراف الأزمة مثل: الوساطة والمساعي الحميدة، التحكيم الدولي، المفاوضات والتوفيق،¹ خاصة في الأزمات الدولية المرتبطة بالأرض أو الحدود بين الدول. سواء باللجوء إلى منظمة العدل الدولية، أو منظمات إقليمية في منطقة الأزمة.²

ثانياً. الإستراتيجية العسكرية: حيث تتمثل في استخدام القوة المسلحة لإجبار أحد أطراف الأزمة على التراجع عن موقفه وتعتمد هذه الإستراتيجية على قدرة الطرف المتدخل على تحمل الخسائر وإيقاع العقاب الجسيم على الطرف الذي يرى أنه المتسبب في حدوث الأزمة.³ وغالباً ما تستخدم هذه الإستراتيجية في القضايا المتعلقة بأمن الدولة وقضايا الإرهاب و الانتشار المتشعب للأزمة والأزمات المتعلقة بالقيم.⁴

ثالثاً. إستراتيجية الردع: تتمثل في استخدام القوة من مصادرها المختلفة كأداة دبلوماسية واستخدامها في مراحل إدارة الأزمة، وهي ليست عسكرية فقط، بل تتخللها ضغوط اقتصادية وسياسية. وبالتالي فهي تجمع بين الوسائل السلمية ووسائل القوة.⁵

رابعاً. الإستراتيجية الإعلامية: تتم من خلال مساهمة وسائل الإعلام بمختلف أشكالها في نقل أخبار الأزمة وتطوراتها ونشر الأحداث المتصلة بها وربط جمهور الأزمة بكل ما هو جديد ومستجد في البيئة المتأزمة. كما تعمل على تأطير الرأي العام وتوجيهه من خلال ضمان تدفق المعلومات وتوفيرها إلى صناع القرار وإلى الجماهير والعمل على ربط الأفراد ببعضهم البعض والقضاء على الشائعات التي من الممكن أن تشوه الحقيقة

¹ - غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، "ماهية الأزمة الدولية. دراسة في الإطار النظري"، مجلة العلوم السياسية، العدد 42، 2011، ص 157

² - سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات اطار نظري. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات. 2014، ص 197

³ - إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، إدارة الصراعات والأزمات الدولية ، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة ، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، ط 1، 2006، ص 89

⁴ - خالد سعيد، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات في العالم العربي: أزمة الربيع العربي أنموذجاً. أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال. جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017، ص 71

⁵ - عبد الغفار عفيفي الديوك ، المرجع السابق ، ص 30

لدى الجمهور وبالتالي تزيد من حدة الأزمة.¹ خامسا. إستراتيجية الإنذار المبكر: حيث تقوم على محاولة المنع الوقائي للأزمات بناء على جمع وتحليل المعلومات التي تخص أطراف الأزمة، وتهدف بالأساس إلى تهدئة وإدارة الأزمات التي تسبب كوارث إنسانية.²

المبحث الثاني: مظاهر التنافس الفرنسي-التركي وانعكاساته على إدارة الأزمة

الليبية

عرفت الساحة السياسية الليبية ما بعد القذافي صراعا محموما على السلطة بين مختلف التيارات المشكلة للمشهد السياسي، حيث كان هذا الصراع في البداية ذو طابع سياسي ودستوري، لكن سرعان ما أخذ هذا الصراع طابعا عسكريا ، خاصة بعد عملية "كرامة ليبيا" التي قادها اللواء المتقاعد خليفة حفتر وهذا ما زاد من حدة الانقسام السياسي ،المؤسساتي والعسكري في ليبيا ، حيث تمخض عنه حكومتان تتنازعان السلطة و شرعية تمثيل الشعب الليبي ، كما سعت كل حكومة إلى إيجاد مؤسسات ومجال نفوذ وسيادة خاصة ، بالإضافة إلى ذلك دأبت كل حكومة إلى استقطاب حلفاء لها ، والحصول على الدعم والشرعية من المجتمع الدولي. وفي ظل هذا السياق، ظهر إلى العلن التقارب بين تركيا والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني من جهة والتقارب الفرنسي وحكومة شرق ليبيا من جهة أخرى، وهذا ما جعل الساحة الليبية مسرحا للتنافس بين تركيا وفرسا نظرا لما تمثله ليبيا من أهمية إستراتيجية لكل من تركيا وفرنسا .

المطلب الأول:أبعاد التنافس الفرنسي-التركي تجاه ليبيا

يمكن إجمال التنافس الفرنسي-التركي تجاه ليبيا في مجموعة من الأبعاد التاريخية ،الجيوسياسية، الاقتصادية ، العسكرية ،الأمنية والسياسية.

الفرع الأول: البعد التاريخي

تعود جذور التنافس الفرنسي-التركي في شمال إفريقيا إلى فترة التواجد العثماني في هذه المنطقة ، فعندما بدأت الدولة العثمانية تفقد قوتها ، سارعت فرنسا إلى احتلال الجزائر عام 1830، وقد كان هذا الغزو بداية لتوسعها في شمال إفريقيا ، وما

¹ - مختار جلوي،الإدارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية : دراسة تحليلية مقارنة بين جريدتي الخبر والشروق حول أزمة غرداية.أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال .جامعة باتنة 2017، 1، ص 129

² - سامي إبراهيم الخزندار ، المرجع السابق، ص 263

إن قرعت طبول الحرب العالمية الأولى ، حتى دفعت باريس بأكثر من مليون جندي إفريقي إلى ساحات القتال ضمن جيشها، ومع توسيع نطاق المناطق النائية الجزائرية وفقا للمعاهدة الفرنسية البريطانية عام 1890 ،توسعت ممتلكات فرنسا في البر الإفريقي لتشمل أيضا منطقة حوض تشاد ، والأراضي الإفريقية- الفرنسية. وخلال هذه التطورات ، رسمت الدولة العثمانية بمذكرة مؤرخة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 1890 ، حدود سيطرتها في منطقة شمال إفريقيا ، حيث تحولت ليبيا آنذاك إلى عين العاصفة في الصراع الفرنسي العثماني¹ و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و هزيمة الحلفاء تم إعادة ترسيم النفوذ الاستعماري حول ليبيا، وعلى إثر ذلك قسّمت ليبيا إلى ثلاثة أقاليم رئيسية هي (طرابلس و برقة و فزان)، ومن ثم أصبح إقليم فزان خاضعاً للانتداب الفرنسي من الفترة بين 1943- 1951، وهذا بالنظر إلى ما يشكله هذا الإقليم من أهمية إستراتيجية لفرنسا على اعتبار أنه بوابة إفريقيا الذي يصل شمالها بجنوبها².

وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات ومع بدء فترة انتهاء الاستعمار اعترفت فرنسا بجميع الدول التي حصلت على استقلالها، وسعت إلى إنشاء علاقات دبلوماسية معها، كما أنها فتحت سفارات دائمة في تلك البلدان وعلى رأسها ليبيا³. فبعد أن وطدت علاقاتها مع نظام القذافي حصلت في المقابل على العديد من العقود التجارية المربحة، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام 2010م إلى 9.8 مليار دولار ، وهو ما دفع بالقادة الأتراك لمحاولة مقاومة رغبة فرنسا في التدخل نتيجة المصالح المتعاضمة في منطقة شمال إفريقيا عموما وليبيا خصوصا، حيث أرجعت تركيا سعي القوى الكبرى لاستصدار قرار التدخل عسكريا في ليبيا كذريعة لاستعادة نفوذها في المنطقة خصوصا فرنسا ، وهو ما يشكل تهديدا للمصالح التركية⁴.

¹ - مصطفى آفا، المرجع السابق

² - خالد أحمد محمد إبريم ، عبد السلام أحمد حسين أمحمد، " التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 23 ، يونيو 2019 ، ص 92

³ - محمد أوزكان، "من القول إلى الفعل: العلاقات التركية الإفريقية وتحليلها 1998-2015" ، مجلة رؤية تركية ، العدد 16، 2015، ص 12

⁴ - بالجيلالي محمد، التداعيات الإقليمية للفشل الدولتي في منطقة شمال إفريقيا. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع ، ط 1، 2019، ص 89-90

كما شهد التنافس التركي الفرنسي في ليبيا ما بعد القذافي مزيد من التوتر ، خاصة بعد أن تدخلت تركيا على خط المواجهة مع نهاية 2019 وقلبت موازين القوى على الأرض الليبية وذلك عن طريق الدعم اللوجستي والعسكري المباشر المقدم لقوات حكومة الوفاق التي استطاعت السيطرة على آخر معاقل اللواء خليفة حفتر، في الغرب الليبي التي كانت تمثل عمقا وخزاناً بشرياً لقواته، إضافة لوصول قوات الوفاق إلى مشارف مدينة سرت "القريبة من الهلال النفطي" وقاعدة الجفرة الجوية، وهذا ما أدى بفرنسا إلى تصعيد لهجتها تجاه تركيا وتزايد مخاوف خروجها من الملف الليبي دون مكاسب محققة.¹

الفرع الثاني: البعد الجيوسياسي

تحتل ليبيا موقع جغرافي متميز ، فمن حيث المساحة ، تعتبر ليبيا رابع أكبر دولة في إفريقيا، حيث تتوسط شمال إفريقيا وتمثل همزة وصل بين المشرق والمغرب العربيين ، ونقطة التقاء ورباط بين أوروبا ، الوطن العربي وإفريقيا² ، بالإضافة إلى موقعها الذي يطل على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط والذي يمتد لحوالي 2000 كيلومتر ، كما أنها تسبح على بحار من النفط ، كل هذه المعطيات منحت ليبيا خصائص جيوسياسية أكسبتها أهمية من الناحية الإستراتيجية وجعلتها محل أطماع وتنافس بين القوى الإقليمية والدولية خصوصا بعد إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في ظل التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا فيما سمي بـ "الربيع العربي"³ ، ومن بين هذه الدول التي اشتد التنافس فيما بينها على الساحة الليبية : فرنسا وتركيا، حيث تعد ليبيا دولة مفيدة لتركيا على عدة محاور فهي جزء من البلدان العربية التي مسها ما يعرف بـ(الربيع العربي)، إضافة إلى كونها إحدى دول البحر المتوسط وإحدى بوابات تركيا لإفريقيا ولها أهمية أيضا في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، كما أن استفادة تركيا من جغرافيا ليبيا يوفر لها مجموعة من المزايا التي تغير قواعد اللعبة في شرق المتوسط

¹ - خالد الحذاء، التصعيد التركي الفرنسي في الأزمة الليبية، صنعاء: مركز البحوث والمعلومات، 2020، ص2

² - بالجيلالي محمد ، المرجع السابق، ص 79-80

³ - خالد أحمد محمد إيزيم، عبد السلام أحمد حسين أحمد ، المرجع السابق، ص93

وبالتالي تقوي من موقفها البحري في التنافس التاريخي والنزاع على السيادة على بعض جزر المتوسط مع اليونان وحتى في أي مباحثات أخرى مع فرنسا.¹

كما تمثل جغرافية ليبيا نقطة هامة في السياسة الفرنسية في إفريقيا ، حيث تعد ليبيا بوابة لدول الصحراء الإفريقية التي تعد مناطق نفوذ فرنسية ، إضافة إلى ذلك تعد ليبيا محور في غاية من الأهمية لترسيخ النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا ، ووفقا لذلك ترى فرنسا أن أي وجود تركي على الأراضي الليبية سوف يشكل تهديدا مباشرا لمناطق نفوذها التقليدية ، وسعت فرنسا بكل الطرق من أجل تقييد النفوذ التركي في ليبيا وذلك عن طريق توثيق علاقاتها مع دول الجوار الليبي وتأليبهم لمعارضة التواجد العسكري التركي في ليبيا.²

وعليه تعتبر الجغرافيا السياسية الليبية أحد محركات التنافس الفرنسي التركي ، والتي جعلت فرنسا تدعم "خليفة حفتر" ، فالمنطقة الشرقية في ليبيا تمتد داخليا أو لها قوة دفع مركزي نحو الجنوب الليبي ، لذلك من يسيطر على الشرق الليبي يسيطر على الجنوب ، بينما من يسيطر على طرابلس التي تملك قوة دفع خارجي نحو أوروبا يكون في قلب المعادلة الدولية المتعلقة بالجغرافيا الليبية، وبما أن فرنسا لا تريد ليبيا لذاتها وإنما لغيرها وهي إفريقيا ، فإن حفتر يمثل فرصة إستراتيجية لضمان مصالحها في الجنوب الليبي وإفريقيا ، واستمرار نفوذها التاريخي إضافة إلى السيطرة على ليبيا ، بوابة إفريقيا ومد خلاياها لدولة بحجم ليبيا وموقعها الاستراتيجي.³ ويمثل جنوب ليبيا الغني بالموارد الطبيعية نقطة ارتكاز أساسية في الإستراتيجية الفرنسية المعتمدة في جزء منها على قوات خليفة حفتر التي بدأت عملية عسكرية واسعة جنوب البلاد تحت أهداف

¹ - محمود سمير الرنتيسي ، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر . الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص4

² - أحمد سامي عبد الفتاح، دوافع متعددة..كيف ساهمت ليبيا في توتر العلاقات التركية الفرنسية؟، مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020، ص4

³ - صحيفة الاستقلال، ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟.. السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر . تاريخ النشر: 2020/04/10، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/27. في بوابة:

<https://www.alestiklal.net/ar/view/4449/dep-news-1586522524>.

محاربة تنظيم الدولة الإسلامية ، وضبط الحدود ، وضرب شبكات تجار البشر ، وتأمين الشركات النفطية ، ومواجهة تدفق المهاجرين المتجهين شمالا نحو شواطئ المتوسط.¹

الفرع الثالث : البعد الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد أحد العوامل المهمة في توجيه السياسة الخارجية خاصة في وقت الأزمات الدولية ، وهذا ما جعل أنظار القوى الدولية والإقليمية تتجه نحو ليبيا نظرا لما تحتويه من ثروات خاصة النفط والغاز ، وتشير البيانات الصادرة عن منظمة الأوبك أن ليبيا تحتل المرتبة الخامسة عربيا من حيث احتياطي النفط الذي يقدر بـ 48.36 مليار برميل،² وتبلغ حصتها 2٪ من الإنتاج العالمي، وتحتوي ما يعادل 3.5٪ من احتياطات النفط الخام العالمية وقد قدرت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، كما كشفت التقديرات عن وجود نحو 1.5 تريليون متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي، إضافة إلى احتلالها المركز الخامس عالميا في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين، إذ قدرت الوكالة أن هذا المخزون يرفع العمر الافتراضي لإنتاج النفط من 70 عاما إلى 112 عام.

كما أن ليبيا تمتلك إمكانات هائلة من الطاقة البديلة أو النظيفة كالطاقة الشمسية أو الرياح والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي تعتبر مصدرا مثاليا للطاقة البديلة،³ يمكن لفرنسا وتركيا الاستثمار فيها، حيث تسعى تركيا من خلال تدخلها في الأزمة الليبية إلى تحقيق مجموعة من المصالح الاقتصادية على رأسها : تثبيت الاتفاقية الموقعة في 27 نوفمبر 2019 والتي تنص على أن المنطقة الممتدة من الساحل التركي إلى الساحل الليبي تعتبر مناطق لا يمكن أن يتم تجاوزها من قبل أي مشاريع مستقبلية لنقل النفط والغاز من جنوب وشرق البحر المتوسط باتجاه أوروبا، وتسمح هذه الاتفاقية أيضا لتركيا بالتنقيب عن الثروات الطبيعية في المناطق الاقتصادية أمام سواحلها بعد أن كان الوضع "ما قبل الاتفاقية" لا يسمح لها بذلك وبالتالي فإن ضمان

¹- أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي- الإيطالي على النفوذ في ليبيا، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 6

²- محمود محمد طرابلس، مالا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود.. من يتحكم في النفط الليبي ؟، تاريخ النشر: 2019/12/30، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/25. في بوابة:

<https://www.aljazeera.net.amp/ebusiness/2019/12/30>.

³- بالجيلالي محمد ، المرجع السابق ، ص 79

سريان الاتفاق البحري والأمني بحاجة إلى دعم حكومة الوفاق لضمان استمرار سريان الاتفاق البحري.

وتأمل تركيا من خلال تدخلها في الأزمة الليبية إلى الظفر بجزء من عقود التنقيب عن النفط والغاز الليبي والذي يشكل حسب بعض التقديرات أكبر الاحتمالات في القارة الأفريقية، إضافة إلى أنه في حالة نجاحها في إدارة الأزمة الليبية سيمكنها من الحصول على عقود تطوير البنى التحتية وإعادة الإعمار وأخيراً اتخاذ السوق الليبية كبوابة عبور إلى أسواق القارة الإفريقية. لكن يصعب على تركيا تحقيق مصالحها الإستراتيجية في ليبيا بسبب وجود العديد من المنافسين الذين تتصادم مصالحهم مع المصالح التركية على رأسهم فرنسا التي تريد تأمين حصة من صناعة النفط والغاز الليبية، حيث كانت تحصل قبل إسقاط نظام معمر القذافي على 17٪ من صادرات النفط الليبي، ارتفعت بعدها إلى نحو 33٪، إضافة إلى الاستثمارات الضخمة لشركة توتال الفرنسية في قطاع النفط والغاز، حيث تمثل أحد محركات فرنسا في سياستها الخارجية تجاه ليبيا، لأنها تستحوذ على 75٪ من حقوق التنقيب عن النفط في حقل الجرف، وعلى 30٪ من حقل الشرارة، و24٪ من حقل قاع مرزوق، كما حصلت على 16.33٪ من حقل الواحة. وتسعى أيضاً فرنسا إلى الاستحواذ على حصص إعادة الإعمار التي ستشهد ليبيا بعد حلحلة أزمتها، حيث قدرت الحكومة الفرنسية في عام 2011 أن ليبيا تحتاج نحو 200 مليار دولار لإعادة الإعمار، وهذا ما يزيد من وتيرة التنافس الفرنسي-التركي حول الظفر بمشاريع إعادة الإعمار، خصوصاً أن تركيا وقعت مع ليبيا القذافي استثمارات مشتركة في البنية التحتية بقيمة 24 مليار دولار، بقيت منها 18 مليار دولار عالقة في ليبيا¹.

الفرع الرابع: البعد العسكري والأمني

عرفت ليبيا ما بعد القذافي حالة من الانفلات الأمني والانتشار الواسع للسلاح في كافة أرجاء البلاد، حيث أضحت ليبيا تعيش حالة من الصراعات والاضطرابات في ظل التشردم السياسي والصراع العسكري والاستقطاب الحاصل بين الأطراف الفاعلة في

¹ - عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح.. ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟ تاريخ النشر: 2020/07/10، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/04/20. في بوابة:

<https://www.alaraby.co.uk/amp>

المشهد الليبي، بالإضافة إلى تغول الميليشيات المسلحة التي حلت محل المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة، ما نتج عنه الفشل في التوصل إلى اتفاق على آلية موحدة يتم بموجبها دمج كافة التشكيلات المسلحة تحت مظلة شرعية واحدة. فضلا عن فشل الحكومات المتعاقبة على إدارة الملف الأمني والسيطرة الفعلية على كامل التراب الليبي،¹ كل هذه العوامل جعلت من ليبيا بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية ، الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات وعصابات تهريب السلاح والتأثير في جملة التحولات السياسية والأمنية كفواعل غير دولانية والمعيقة لعملية بناء الدولة والحفاظ على الوحدة الترابية والتي باتت تشكل ما يسمى بأمرأء الحرب وتتحكم في زمام الأمور يوما بعد يوم ونسجها لعلاقات داخل ليبيا وخارجها.² وفي ظل هذه الفوضى الأمنية، سعت كل من تركيا وفرنسا لتعزيز نفوذها في ليبيا لأجل تحقيق مكاسب ومصالح والتي كانت في عمومها متقاطعة ومتضاربة.

وانطلاقا من وجهة النظر الفرنسية التي تعتبر أن الفشل الدولاتي في ليبيا مرده هو عجز الحكومات المتنافسة في ليبيا على بناء دولة مؤسسات دستورية والتوحد ضمن حكومة واحدة ، وبالتالي أدى إلى حدوث فراغ أمني في المناطق الحدودية التي أصبحت ساحة لنشاط وتواجد الجماعات الجهادية المتطرفة القادمة من جنوب الصحراء وساحل غرب إفريقيا ، وهذا ما شكل تهديدا حقيقيا على الأمن القومي الفرنسي ، خاصة القواعد العسكرية المتواجدة في الساحل والصحراء ، ومن أجل تأمينها من خطر الجماعات الإرهابية ، راهنت فرنسا على دعم قائد الجيش التابع لبرلمان طبرق المشير "خليفة حفتر" وبعض القبائل النافذة في جنوب ليبيا.³

الفرع الخامس: البعد السياسي

إن التنافس الفرنسي- التركي يتعدى الجغرافيا الليبية ، حيث يعد البعد السياسي أحد الأبعاد التي جعلت فرنسا تلعب دورا بارزا في ليبيا ، والذي من خلاله ترغب في تولى دور قيادي في السياسة الخارجية الأوروبية استنادا إلى خبرتها في شمال إفريقيا ،

¹ - خالد أحمد محمد إيزيم، عبد السلام أحمد حسين أمحمد، المرجع السابق ،ص95-96

² - بالجيلالي محمد ، المرجع السابق، ص109-110

³ - خالد أحمد محمد إيزيم، عبد السلام أحمد حسين أمحمد ، المرجع السابق ، ص96

وهذا ما انعكس في المبادرة الفرنسية بشأن ليبيا، والتي جمعت بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج وحفتر في مايو/ أيار 2018، ورؤساء مجلس النواب والمجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، كما تسعى فرنسا من خلال دعمها لحكومة المشير "خليفة حفتر" إلى الحد من سطوة المتشددین المحسوبين على تيار الإسلام السياسي الذين يتركزون في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل ومنع صعودها ولو وفق آليات توافقية سلمية أو وفق أدوات ديمقراطية ، لأن فرنسا ترى في صعود هذه التيارات واستقرار أوضاعها تهديداً لمصالحها ونفوذها، ولا تنفصل عن هذا الهدف الرغبة الفرنسية في تحجيم النفوذ التركي في المنطقة، والذي ترى فيه داعماً لمثل هذه التيارات. كما تهدف أيضاً إلى وقف طريق الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا ، فضلاً عن تشتيت انتباه المواطنين الفرنسيين عن التحديات الداخلية خاصة المتعلقة بالاسترات الصفر ، عبر التصعيد مع تركيا على المسرح الليبي¹.

وبالمقابل تسعى تركيا من خلال تصعيدها العسكري في ليبيا إلى مواجهة التحالف القائم في شرق المتوسط بين مصر واليونان وقبرص وإسرائيل، وهو ما يتضح من كون بداية التدخل التركي في الملف الليبي، شمل توقيع مذكرة تفاهم مع فايز السراج ممثلاً عن حكومة الوفاق والدولة الليبية في ديسمبر (كانون الأول) 2019 ، وعلى الجانب الآخر فإن الارتباط الليبي بمنطقة شمال أفريقيا التي تهدف تركيا لتوسيع نفوذها بها خاصة المغرب والجزائر وتونس التي ترغب تركيا في اجتذابهم لموقفها في الأزمة الليبية حيث تمسكت بحضور الدولتين في المؤتمر الذي تم عقده في برلين².

كما تأمل تركيا في توظيف ملف المهاجرين للتأسيس لعلاقة مستقرة مع أوروبا خاصة في حال التحكم بشكل كامل في المشهد الليبي وهذا ما يتعارض والمصالح السياسية الفرنسية³.

¹ - عصام عبد الشافي، المرجع السابق

² - جاد مصطفى البستاني، محمد السيد محمد، محمد نبوي مصطفى، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، تاريخ النشر: 2020/05/1، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/01. في بوابة:

<http://www.acrseg.org/41175>.

³ - ساسة POST، خريطة القوى الدولية في ليبيا.. مصالح وأهداف كل دولة في الصراع، تاريخ النشر: 2020/07/30، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/28. في بوابة:

وأخيرا تسعى تركيا من خلال التدخل في ليبيا إلى كسب أوراق ضاغطة لتساعدها في قضايا وملفات إقليمية أخرى على غرار سوريا والعراق، وذلك من أجل تحقيق مساومات مع الأطراف الفاعلة في تلك الدول، حيث تتوقع أنقرة الحصول على تنازلات من موسكو في ليبيا مقابل تقديم تنازلات في سوريا أي ضغط روسيا على حفر حتى لا يقتحم طرابلس ، مقابل سماح أنقرة للنظام الروسي بتعزيز مواقعه في منطقة خفض التصعيد في ادلب فضلا عن محاولة تركيا كسر عزلتها بكسب حليف لها في ليبيا بعد سوء علاقاتها مع مصر ودول الخليج وفشل مشروع الإسلام السياسي¹.

المطلب الثاني: المقاربة الفرنسية- التركية في إدارة الأزمة الليبية

لقد أدى التدخل الدولي في ليبيا إلى سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 ودخول ليبيا في حالة من الصراع السياسي والعسكري بين التشكيلات السياسية الداخلية من جهة وبين الميليشيات المسلحة من جهة أخرى ، حيث عمت الفوضى الأمنية في البلاد ، وتحولت ليبيا إلى ملاذ لتفريخ الإرهابيين وساحة لتهريب وتجارة المخدرات والأسلحة المختلفة ، كما أصبحت محطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين بسبب حدودها الشاسعة وموقعها الجغرافي المطل على الضفة الجنوبية للمتوسط. وفي ضوء هذا الصراع السياسي والفوضى الأمنية، تبنت بعض الفواعل الإقليمية والدولية عدة آليات لتسوية الأزمة الليبية، إلا أنها فشلت في مهمتها وزادت من تعقيد الوضع الأمني بسبب تضارب مصالح الأطراف المتدخلة على الساحة الليبية وعلى رأسها تركيا وفرنسا.

الفرع الأول: الدور الفرنسي تجاه الأزمة الليبية

تعتبر فرنسا من بين الدول التي حسمت موقفها حيال الآلية المنتهجة للتعامل مع ردة فعل القذافي على احتجاجات الجماهير الليبية في ثورة 17 فبراير 2011، حيث قادت فرنسا حملة إعلامية ودبلوماسية رهيبة ضد القذافي منذ الساعات الأولى ، طالبت

<https://sasapost.co/foreign-intervention-map-in-libya-goals-and-interests-of-each-country/>.

¹ - جاد مصطفى البستاني. محمد السيد محمد، محمد نبوي مصطفى، المرجع السابق

بموجبها رحيل القذافي وتلاها الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي، كما تمكنت الدبلوماسية الفرنسية من إقناع قادة الاتحاد الأوروبي باتخاذ سلسلة من الإجراءات بدأت بتعليق المفاوضات الإطارية بينه وبين ليبيا، ومختلف أشكال التعاون التقني بعد اندلاع الأعمال العدائية ضد المدنيين الليبيين وانتهت بالجنوح إلى الحل العسكري من أجل الإطاحة بنظام "معمر القذافي" وحماية المدنيين¹، وفي هذا الصدد عززت فرنسا من مكانتها كفاعل رئيسي في إدارة الأزمة الليبية من خلال جهود الوساطة التي تقوم بها من أجل الوصول إلى تسوية سياسية تنهي النزاع القائم حول الشرعية بين الأطراف الليبية.

و في 25 / 07 / 2017، تم عقد لقاء في باريس تحت رعاية ماكرون، بغرض دفع العملية السياسية في ليبيا، وعلى اثر ذلك جمع الرئيس "ايمانويل ماكرون" في باريس كلا من "فايز السراج" رئيس حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الصخيرات والمعترف بها دولياً، وتسيطر على طرابلس بصلاحيات فعلية محدودة- والمشير "خليفة حفتر" قائد قوات الجيش الوطني الليبي التابع لمجلس النواب، والذي يحظى أيضاً بدعم دولي وإقليمي متمثل في روسيا ومصر والإمارات،² وتزامن مع تولي الممثل الخاص الجديد، الأمين العام للأمم المتحدة، غسان سلامة مهامه، ما يعني رغبة باريس بفرض واقع جديد في المشهد السياسي الليبي، بحيث لا يستطيع المبعوث الأممي الجديد تجاوزه أو تجاهله، فتصبح هي مفتاح الحل للأزمة السياسية.

ولقد حاولت الدبلوماسية الفرنسية خلال هذا اللقاء تقريب الرؤى بين طرفي الأزمة، وبالفعل فقد تم الاتفاق من خلاله على ضرورة وقف إطلاق النار من أجل تأمين الحل السياسي عبر مصالححة وطنية بين الليبيين باعتبارها بوابة العبور نحو إنهاء الأزمة، وتسهيلاً لمسار بناء دولة قانون ذات سيادة، قائمة على أسس الديمقراطية، حيث تنطلق من صياغة دستور مروحاً بالعملية الانتخابية وصولاً إلى إرساء مقومات مؤسساتية في

¹ - بالجيلالي محمد، المرجع السابق، ص 172

² - خالد أحمد محمد إيزيم، عبد السلام احمد حسين أحمد، المرجع السابق، ص 97

جميع المجالات كضمانة لاستقرار ليبيا. لكن في نهاية المطاف فقد كان الفشل مصير هذا الاتفاق وذلك لعدم موافقة حفتر على مخرجاته.¹

وفي شهر مايو 2018، أعادت الدبلوماسية الفرنسية الكرة لكي تثبت وجودها كطرف فاعل في إدارة الأزمة الليبية ، حيث تولّى الرئيس ماكرون في سبيل ذلك تكليف أجهزة المخابرات الفرنسية، ووزير خارجيته "لوردان"، للتأثير في الأطراف الليبية، ودفعها إلى الاجتماع في باريس سنة 2018، وتوسيع الاتصالات لتشمل رئيس مجلس النواب، "عقيلة صالح"، والعقيد "خليفة حفتر"، ورئيس مجلس الدولة المنتخب "خالد المشري" ،² إضافة إلى ممثلين من عشرين دولة منهم دول الجوار الجغرافي (تونس ومصر والجزائر) ، ودول فاعلة وذات تأثير في المشهد السياسي الداخلي الليبي (قطر، مصر ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية وتركيا)،³ إضافة إلى مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية ، ولقد تمخض عن هذه المبادرة اتفاق "لاسيل سان-كلو" لتسوية الأزمة السياسية في ليبيا ، وأبرز ما جاء فيه : وقف إطلاق النار وتوحيد المؤسسة العسكرية والعمل على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة نهاية 2018 بإشراف المفوضية العليا للانتخابات وحكومة الوفاق الوطني ولكن مع ذلك لم يحدث أي اختراق في مسار الأزمة السياسية الليبية،⁴ بسبب التحركات الإيطالية التي نجحت في تعطيل المبادرة الفرنسية من داخل

¹ - نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا : الإشكالات والتحديات، تاريخ النشر: 2020/02/18، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/4. في بوابة:

<https://eipss-eg.org/amp/>

² - أحمد قاسم حسين ، هذا التنافس الفرنسي الايطالي على ليبيا ، تاريخ النشر: 2018/05/30، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/07. في بوابة :

[https : www.alaraby.co.uk//famp](https://www.alaraby.co.uk//famp)

³ - مصطفى كمال، دليل استرشادي.. ماذا يحدث في ليبيا؟، تاريخ النشر: 2020/06/16، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/07. في بوابة:

<https://ewc-center.com2020/06/16/>

⁴ - عبد اللطيف حجازي، تنافس أوروبي: تأثيرات الدور الفرنسي في جهود التسوية الليبية، تاريخ النشر: 2017 / 09 / 19، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/03. في بوابة:

<https://fututreae.com/ar/mainpage/Item/3254/>

الاتحاد الأوروبي، وطالبت طرفي الأزمة المثلول لمبادرة المبعوث الأممي غسان سلامة التي أعلن عنها في 20 سبتمبر 2017.¹

وبعد انتشار فيروس كورونا وجهت العديد من الدول وعلى رأسهم فرنسا دعوة لوقف القتال في ليبيا حتى يمكن مجابهة خطر هذا الفيروس ، إلا أن الاقتتال في العاصمة طرابلس استمر ، وهذا ما يدل على أن قدرة فرنسا على التأثير المباشر في الحرب ضعيف وإستراتيجيتها متناقضة وهذا ما يجعلها تخسر دورها في الأزمة الليبية وإفريقيا.

لكن محاولة ماكرون اغتنام فرصة ضعف الدولة الليبية لتصميم نظام سياسي ليبي يدعم وجود فرنسا في إفريقيا، يبدو أنه لا يسنجم مع ديناميات الصراع الليبي الذي يشهد حربا بالوكالة بوجود لاعبين أقوياء يملكون أوراقا قوية لا تملكها فرنسا، كما هي القوة الصاعدة التركية التي توجد في الأرض الليبية ، وحرب الهجين التي نجحت روسيا في تطبيقها في أوكرانيا وسوريا وليبيا من خلال نشر قوات عبر شبكات من المرتزقة والحملة الإعلامية والمشاريع الاقتصادية، وهذا ما سيضعف فرنسا حتى في غرب إفريقيا.² ورغم محاولات فرنسا الظهور بشكل علني على أنها تلعب دور الوساطة ، المتمثل في محاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ، بينما في الخفاء تدعم الجانب الشرقي من البلد "لوجستيا واستخباراتيا" ، وبالتالي هي بذلك تدعم الحل العسكري.³

الفرع الثاني: الدور التركي تجاه الأزمة الليبية

تعتبر تركيا من بين الدول التي رفضت تدخل حلف الناتو في ليبيا ، نتيجة مصالحها المتعاضمة في منطقة شمال إفريقيا عموما ، وليبيا خصوصا ، حيث أرجعت تركيا سعي القوى الكبرى لاستصدار قرار التدخل عسكريا في الأزمة الليبية كذريعة

¹ - مصطفى كمال، المرجع السابق

² - صحيفة الاستقلال، المرجع السابق

³ - خالد التومي، الدور الأوروبي في ليبيا .. بين العقلانية والازدواجية، تاريخ النشر: 2020/10/16، تم الإطلاع بتاريخ:

2021/06/08. في بوابة:

لاستعادة نفوذها في المنطقة خصوصا فرنسا ، وهو ما يشكل تهديدا للمصالح التركية ودورها في المنطقة.¹ وفي هذا الصدد اقترحت تركيا خارطة طريق من ثلاث نقاط ، تتوخى وقفا فوريا لوقف إطلاق النار بين المتمردين والحكومة الليبية ، ودعت إلى إنشاء ممر إنساني ، لكن الاقتراح التركي بوقف إطلاق النار، بدلا من إزالة القذافي ، لم يتلق أي دعم من المعارضة الليبية وحلفاء تركيا الغربيين ، إذ فشلت جهود تركيا لإبعاد الناتو عن ليبيا.² ولكن عند سقوط نظام معمر القذافي وانقسام السلطة بين حكومي طبرق وطرابلس ، سارع أردوغان إلى تغيير موقفه في محاولة لإيجاد دور لتركيا في ليبيا مابعد القذافي ، وذلك عن طريق دعم حكومة طرابلس بقيادة "عمر الحاسي" والقوى الثورية الموالية له ، وهذا ما جعل تركيا لاعبا أساسيا في الأزمة الليبية من خلال صراع بالوكالة مع أطراف إقليمية أخرى.³

وفي 27 نوفمبر 2019 وقعت تركيا مع حكومة "فايز السراج" مذكرتي تفاهم ، تتعلق الأولى بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط التي تشهد خلافات بين دولها حول ترسيم الحدود البحرية بعد أن أثبتت المسوحات الجيولوجيا وجود مخزون هائل من النفط والغاز للاستخراج ، وهذا ما بين أن هدف تركيا من المذكرة يتجاوز الأوضاع في ليبيا إلى مسألة التواجد في المتوسط. وشملت المذكرة الثانية التعاون الأمني بما في ذلك التدريب العسكري والتخطيط، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، ونقل الخبرات العسكرية. ولقد أدى الدعم التركي لحكومة الوفاق إلى تحويل مجريات المعركة لصالح قوات الوفاق، وهذا ما أدى إلى تدهور العلاقات بين حكومة طبرق وتركيا ، نتج عنه وقف جميع العلاقات مع تركيا وطرد شركاتها من ليبيا من قبل حكومة طبرق ووصفها على أنها غزو لليبيا.⁴ ورغم ذلك استمرت تركيا في دعم حكومة طرابلس، وفي المحصلة النهائية تركز المقاربة الأمنية التركية تجاه الأزمة الليبية في توفير

¹ - بالجيلالي محمد، المرجع السابق ، ص 89-90

² - العايب صورية ، كواشي عتيقة، المرجع السابق ، 2020، ص 329

³ - بالجيلالي محمد ، الموقع السابق، ص 91

⁴ - العايب صورية ، كواشي عتيقة، المرجع السابق ، ص 330-331

الحماية والتمويل اللازمين لحكومة الوفاق في طرابلس كي تبقى طرفا أساسيا في أي حل سياسي قادم وذلك عن طريق:¹

أولا. إرسال قوات عسكرية تركية

لقد توسّع الحضور العسكري التركي بعد أن طلبت «حكومة الوفاق» تدخلًا تركيًا واسع النطاق استطاعَ بموجبه تغيير مسار الحرب لصالح حكومة "فايز السراج". فمذكرة التعاون الأمني والعسكري المبرمة بين ليبيا وتركيا ومذكرة التفويض التي صادق عليها البرلمان التركي تُتيحان لأنقرة إمكانية تقديم كل أنواع الدعم العسكري والأمني لـ«حكومة الوفاق» بما فيه بناء قواعد عسكرية فوق الأراضي الليبية. الجدير بالذكر أنَّ مذكرة التعاون العسكري بين "السراج" و"أردوغان" تشمل إنشاء قوة الاستجابة السريعة ضمن مسؤوليات الأمن والجيش في حكومة السراج، ونقل الخبرات والتدريب والاستشارات والتخطيط العسكري المشترك والتعليم العسكري والدعم المادي والمعدات من قبل تركيا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون العملي، وأنظمة الأسلحة واستخدام المعدات التي تغطي مجالات نشاط القوات البرية والبحرية والجوية، وإنشاء مكتب مشترك للتعاون الأمني والدفاعي في تركيا وليبيا مع عددٍ كافٍ من الخبراء والموظفين، وفي خطوة متقدمة بحثت أنقرة و«حكومة الوفاق» إمكانية استخدام تركيا قاعدة مصراتة البحرية وقاعدة الوطية الجوية في ليبيا.

ثانيا. إمدادات السلاح والدعم العملي

تستخدم تركيا الطريقتين البحري والجوي لإيصال إمدادات التسليح إلى ليبيا ؛ يتم الدعم العسكري التركي بالسلاح، عبر ثلاثة محاور؛ الأول: يتضمن ما تُنتجه تركيا من طائراتٍ مسيّرة وحاملات جنودٍ مدرّعة مع تسليحها، ومضاداتٍ للدروع والأسلحة الخفيفة والمتوسطة، والثاني: يشمل الأسلحة القديمة في مخازن الجيش التركي من طائراتٍ ومدرعاتٍ ودباباتٍ ومدفعية، أما المحور الثالث: يتم عبر شراء أسلحةٍ أوروبيةٍ شرقيةٍ أو أمريكية، لصالح الجيش التركي، ومن ثم إرسالها إلى الميليشيات في ليبيا، مع الحصول على مكاسب مادية من إعادة البيع.

¹ - أحمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية..التداعيات السياسية والأمنية، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021، ص13.

أما على مستوى العمليات العسكرية يسعى الجانب التركي للسيطرة على أحد الخطوط خارج طرابلس واعتبارها حدوداً لولاية طرابلس مع التعزيز على الخطوط المكتسبة والدفاع عنها ومهاجمة ما وراء تلك الخطوط، لحين الوصول لخطوط تقسيم مناسبة، يتم بعدها إعلان دولة طرابلس ومواصلة النزاع على باقي الأقاليم الليبية، وكشف الجيش الليبي قيام القوات التركية بالتّحشيد شرق مصراتة، لافتاً إلى تركيب تقنيات عسكرية من رادارات ومحطّات صواريخ للدفاع الجوي، ومدفعية ميدان موجّه ومدركات مختلفة الأنواع.

ثالثاً. إعادة تشغيل المرتزقة السوريين في ليبيا

لقد نجحت تركيا في إقامة جسراً جويًا مباشرًا يربط اسطنبول ومطار معيتيقة العسكري قرب طرابلس لنقل الميليشيات العسكرية السورية الموالية لها للقتال إلى جانب الميليشيات الداعمة لحكومة "السراج"، وحسب صحيفة "الجاردريان" بلغ هؤلاء المقاتلين نحو 1350 فرداً من المقاتلين السوريين منهم من انتقل إلى ليبيا ومنهم من بقي في تركيا لتلقي تدريبات في معسكرات، وتحرص تركيا على استخدام المرتزقة في الأزمة الليبية - على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يلزم دولها بالامتناع عن تنظيم وتشجيع

الأعمال الإرهابية على أراضي دولة أخرى - لتحقيق مجموعة من الأهداف¹

1. دعم حضورها في الأزمة الليبية ، بما يضمن تأمين مصالحها وتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في ليبيا.

2. الاعتماد على المرتزقة لحماية تركيا من المسائلة القانونية الدولية ، وتقليص الخسائر في صفوف قواتها العسكرية العاملة لمصلحة حكومة الوفاق.

¹ - كرم سعيد، تثبيت النفوذ: دوافع توظيف تركيا للمرتزقة الأجانب في الأزمة الليبية، تاريخ النشر: 04/11/2020، تم الإطلاع بتاريخ: 11/06/2021. في بوابة :

<https://futureuae.comar/Mainpage/Item/5240>.

3. حلّ مشكلة تدفق هذه العناصر المسلحة لتركيا، إذا ما نجح الجيش السوري في إكمال سيطرته على أراضي الشمال، مما يخلق عبئاً على الداخل التركي.¹

أدت التحركات التركية في ليبيا إلى تعقيد حدة الأزمة ، بما في ذلك فتح جبهات قتال إضافية تؤدي إلى استنزاف قوات حكومة طبرق ، كما أن انتشار الميليشيات التي تم جلبها من سوريا للقتال ضد قوات "حفتر" يساهم في تكريس الانقسام الجغرافي وتغيير الوضع العسكري بشكل كبير لصالح حكومة الوفاق وهذا ما يؤدي إلى استمرار انقسام ليبيا إلى كيانين ، الجزء الشرقي والجزء الغربي.

الخاتمة:

من خلال دراسة وتحليل مظاهر التنافس الجيوبوليتيكي بين فرنسا وتركيا تجاه الأزمة الليبية ، اتضح أن هذا التنافس لعب دوراً سلبياً في إدارة الأزمة الليبية ، حيث أدى إلى تعقيد الأزمة بدل حلّتها وعلى هذا يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن استمرار الانقسام الفرنسي- التركي حول إدارة الأزمة في ليبيا وعدم التنسيق بينهما وتغليب مصالحهما القطرية (النفوذ السياسي ، الغاز والنفط) ، كل هذا أدى إلى تقويض المبادرات السياسية وتثبيط جهود البعثة الأممية في الوصول إلى تسوية سياسية ممكنة وبالتالي عرقلة عمل السلطة الوطنية الجديدة في إنجاح المرحلة الانتقالية مما قد يطيل من أمد الأزمة.
- إن سعي كل من فرنسا وتركيا إلى إطلاق مبادرات سياسية وأمنية لأجل حلحلة الأزمة الليبية ، بحيث تخدم مصالحهما الجيوستراتيجية على حساب مصلحة الشعب الليبي ، وهذا ما أدى بالنتيجة إلى زيادة حدة الفوضى الأمنية وخلط الأوراق السياسية وإطالة أمد الأزمة

- على الرغم من أن كل من فرنسا وتركيا تربطهما مصالح مشتركة تجاه إدارة الأزمة في ليبيا والمتمثلة في إنهاء حالة الفوضى الأمنية ، وكسر حالة الجمود السياسي داخل ليبيا

¹ - أحمد بن ضيف الله القرني ، المرجع السابق، ص 15

، إلا أن كل منهما له وجهة نظر خاصة حول كيفية الوصول لهذا الهدف ، وهذا ما انجر عنه نشوب حرب بالوكالة ، وذلك عن طريق اعتماد كل من فرنسا وتركيا على حلفاء وشركاء بالداخل ، بالإضافة إلى الحلفاء الإقليميين المنخرطون في الأزمة الليبية

- لقد أدى الدعم العسكري والأمني الذي قدمته تركيا لحكومة الوفاق إلى زيادة حدة التنافس الفرنسي- التركي فيما يخص مستقبل السلام بين أطراف الأزمة الليبية.

- إن التنافس الفرنسي-التركي حول النفوذ في ليبيا لا يقتصر فقط على البعد التاريخي ، بل يتعداه ليشمل الأبعاد الجيوسياسية ،الاقتصادية ، العسكرية والأمنية.

وفي ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات كالتالي يسهم في حلحلة الأزمة الليبية كالاتي:

-لابد على اللجنة العسكرية المشتركة التابعة للحكومة الليبية الجديدة، العمل بجدية على حصر المرتزقة الأجانب وجنسياتهم وأماكن وجودهم ، بغرض إخراجهم من الأراضي الليبية ، كما ينبغي على مجلس الأمن الدولي إلزام الدول المسئولة عن هؤلاء المرتزقة بسحبهم فوراً لاستكمال عملية المصالحة بين الفرقاء الليبيين.

-يستلزم على الأمم المتحدة دعم الحكومة الليبية الجديدة على احتكار امتلاك السلاح وذلك عن طريق تفكيك الميليشيات التي تهدد المسار السياسي.

-ينبغي على الأطراف الخارجية على رأسها فرنسا وتركيا أن تتحمل مسؤولياتها وتتوافق على تجميد صراعاتها حول ليبيا ، وكذلك يستوجب عليها الالتزام بالقرارات الأممية والتوقف عن دعم الأطراف الداخلية المتحاربة، وترحيل المرتزقة الأجانب التابعين لهما.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم

الكتب باللغة العربية

- أحمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمنية. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021.
- أحمد سامي عبد الفتاح، دوافع متعددة.. كيف ساهمت ليبيا في توتر العلاقات التركية الفرنسية؟، مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020.
- أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي- الإيطالي على النفوذ في ليبيا، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- إدريس لكربي، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- إسماعيل عبد الفتاح الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مجارله المختلفة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مصطلحات عصر العولمة عربي-إنجليزي، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 2007.
- المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1990.
- المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط1، 1998.
- المساعدة ماجد عبد الهادي، إدارة الأزمات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
- بالجيلالي محمد، التداعيات الإقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال إفريقيا، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2019.
- خالد الحذاء، التصعيد التركي الفرنسي في الأزمة الليبية، صنعاء: مركز البحوث والمعلومات، 2020.
- خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكلة النظام الدولي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
- عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014، برلين: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018.
- عبد المجيد قدرى، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008.
- محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
- مارتن غريفيثس ود، تيري أوكالاها (Martin Griffiths and Terry O'Callaghan)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

الرسائل الجامعية:

- خالدي سعاد، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات في العالم العربي: أزمة الربيع العربي أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال. جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017.
- مختار جلوي، الإدارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية: دراسة تحليلية مقارنة بين جريدتي الخبر والشرق حول أزمة غرداية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال. جامعة باتنة1، 2017.

المقالات في المجالات:

- العايب صورية ، كواشي عتيقة ، "مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية : نموذج التدخل التركي"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020
- خالد أحمد محمد إبريم ، عبد السلام أحمد حسين أحمد، "التنافس الايطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 23 ، يونيو 2019
- عبد الغفار عفيفي الدوك، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط نموذجاً"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات ، الرياض، المجلد 1، 2017.
- غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، "ماهية الأزمة الدولية.دراسة في الإطار النظري" ، مجلة العلوم السياسية، العدد 42، 2011.
- محمد أوزكان، "من القول إلى الفعل: العلاقات التركية الإفريقية وتحليلها 1998-2015" ، مجلة رؤية تركية ، العدد 16، 2015.
- منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع دراسة الأصول النظرية الأسباب والأنواع"، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 3، 1997.
- نسيم الطويل، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية" ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017.

المقالات على مواقع الانترنت:

- أحمد قاسم حسين ، هذا التنافس الفرنسي الايطالي على ليبيا ، تاريخ النشر: 2018/05/30، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/07. في بوابة :

[https : www.alaraby.co.uk//famp](https://www.alaraby.co.uk/famp)

- حمدي نذير ، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، تاريخ النشر: 2014/06/10، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/03/15 في بوابة:

<https://democraticac.De/?p=1775>

- جاد مصطفى البستاني، محمد السيد محمد، محمد نبوي مصطفى، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، تاريخ النشر: 2020/05/1، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/01. في بوابة:

<http://www.acrseg.org/41175>.

- خالد التومي، الدور الأوروبي في ليبيا .. بين العقلانية والازدواجية، تاريخ النشر: 2020/10/16، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/08. في بوابة:

<https://www.google.com/amp/s/tr.encyclopedia.com/news-77277/amp>

- ساسةPOST، خريطة القوى الدولية في ليبيا.. مصالح وأهداف كل دولة في الصراع، تاريخ النشر: 2020/07/30، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/28. في بوابة:

[https : sasapost.co/foreign-intervention-map-in-libya-goals-and-interests-of-each-country/](https://sasapost.co/foreign-intervention-map-in-libya-goals-and-interests-of-each-country/).

- صحيفة الاستقلال، ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟.. السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر. تاريخ النشر: 2020/04/10، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/27. في بوابة:

[https : www.alestiklal.net/ar/view/4449/dep-news-1586522524](https://www.alestiklal.net/ar/view/4449/dep-news-1586522524).

- عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح.. ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟ تاريخ النشر: 2020/07/10، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/20. في بوابة:

<https://www.alaraby.co.uk/.amp>

- عبد اللطيف حجازي، تنافس أوروبي: تأثيرات الدور الفرنسي في جهود التسوية الليبية.. تاريخ النشر: 2017/09/19، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/03. في بوابة:

<https://fututreae.com/ar/mainpage/Item/3254/>

- فهد بن ناصر الدرسوني، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، تاريخ النشر: 2014/04/2016، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/15. في بوابة :

<https://fehadaldarsony.blogspot.com>

- كرم سعيد. تثبيت النفوذ: دوافع توظيف تركيا للمرتزقة الأجانب في الأزمة الليبية، تاريخ النشر: 2020/11/04، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/11. في بوابة :

[https : futureuae.comar/Mainpage/Item/5240](https://futureuae.comar/Mainpage/Item/5240).

- محمود محمد طرابلس، مالا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود.. من يتحكم في النفط الليبي ؟، تاريخ النشر: 2019/12/30، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/25. في بوابة:

[https :www.aljazeera.net.amp/ebusiness/2019/12/30](https://www.aljazeera.net.amp/ebusiness/2019/12/30).

- مصطفى آفا، الكابوس الفرنسي في إفريقيا: الخلفية التاريخية. تاريخ النشر: 2020/02/08، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/01. في بوابة:

<https://www.aa.com.tr/ar/1727900>.

- مصطفى كمال، دليل استرشادي.. ماذا يحدث في ليبيا؟، تاريخ النشر: 2020/06/16، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/07. في بوابة:

<https://ewc-center.com2020/06/16/>

- نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا : الإشكالات والتحديات، تاريخ النشر: 2020/02/18، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/06/4. في بوابة:

<https://eipss-eg.org/amp/>

الكتب باللغة الانجليزية

- Webster Merriam. Ninth new dictionary,. Beriut: liraric due Liban, second edition, 1999